الإصلاح الزراعى الاجتماعى فى مصر (*)

بقلم الدكتور أحمد حسين

مصر بلد زراعى يبلغ المشتغلون فيها بالزراعة ثلاثة أرباع عدد سكانها ، ولكن مساحاتها الزراعية وأحوال فلاحيها ظلت مهملة لحد كبير عدة أجيال ولم تصادف العناية والإصلاح الذى كان من نصيب المساحات المدنية فالقاهرة مثلا مدينة جميلة جداً وامتد عمرانها إلى أن أصبحت عاصمة البلاد التى ما تزال قراها على الحالة البدائية .

ويوجد بالقاهرة وحدها وسكانها ١٠٪ من جملة عدد السكان ٤٠٪ من المدارس (عدا المدارس الإلزامية) و٨٠٪ من جملة عدد المستشفيات ، لقد كانت شئون الفلاحين الاجتماعية فى حاجة شديدة إلى الإصلاح . فإيراد الفلاح العادى زهيد ومسكنه وغذاؤه غير كاف بينما لا توجد التسهيلات الكافية للعناية بالصحة أو بالتعليم أو بالترفيه عن الفلاحين .

ولكن بدأت فى السنوات الأخيرة بوادر التحسين فى هذه الأحوال فصار كل من الرأى العام والبرلمان والحكومة يبدى اهتماماً معقولا بشئون الفلاح شاعرين بزيادة مسئولياتهم حيال الفئة التى يتكون منها معظم سكان البلاد والتى من جهودها تتكون ثروتها ويشتغل أفرادها فى جد وأمانة وسكون فى أوقات السلام بينما يلبون داعى الوطن للدفاع عنه وقت الحرب .

ووزارة الشئون الاجتماعية تعد هدفها الرئيسى دائماً تحسين الشئون الاجتماعية للطبقات العاملة التى يشتغل معظمها فى الأعمال الزراعية فأنشأت إدارة خاصة بشئون الفلاح لدراسة الشئون القروية والعمل على تحسين أحوال

(*) ألقيت بالمؤتمر الزراعى للشرق الأوسط الذى عقد بالقاهرة فى المدة من ٧ — ١٠ فبراير سنة ١٩٤٤

الفلاح الاجتماعية . وكان أول ما عنيت به هذه الإدارة هو دراسة مسائل وشئون القرية دراسة فنية على أساس استعراض أحوالها وجمع الإحصائيات والبيانات الخاصة بها . مع دراسة التشريعات الاجتماعية والنظم الزراعية فى البلدان التى تماثل ظروفها مع ظروفنا بنوع خاص .

وقد أعد مشروع شامل للاصلاح الزراعى وبدئ فى تنفيذه فأنشئت بموجبه خمس مراكز اجتماعية فى السنة الأولى ومثلها فى السنة الثانية ويفيد كل مركز من هذه المراكز نحو عشرة آلاف نسمة فى قرية واحدة أو بضعة قرى متجاورة .

وينطوى هذا المشروع الإصلاحى على ثلاثة مبادئ رئيسية هى :

١ — خدمة عامة تشمل النواحى الاقتصادية والصحية والتعليمية والتهذيبية .

وقد ثبت أن العمل فى ناحية واحدة من نواحى الإصلاح وإهمال النواحى الأخرى لا يؤدى إلى النتيجة المطلوبة . فالأمراض تنقص من القدرة على الإنتاج وبالتالى القدرة على الكسب . بينما الفقر يحول دون التغذية الواجبة مما يؤدى إلى انحطاط الصحة وهكذا .

٢ — لا يمكنك أن تساعد الناس إلا إذا ساهموا فى مساعدة أنفسهم ، وعلى ذلك يجب تعليم الفلاحين وإقناعهم بأهمية تحسين شئونهم وإفهامهم نصيبهم من الجهود اللازم بذلها فى هذا السبيل فيساهمون فى حركة الإصلاح بتقديم الأراضى والأموال اللازمة لمبانى المراكز الاجتماعية وأن يشتركوا فى إدارة أعمال تلك المراكز بواسطة مجالس ولجان منتخبة من الأهالى . أما واجب الحكومة حيال هذه المراكز فيقتصر على مدها بالموظفين والإعانات المالية والإرشادات الفنية مع الإشراف العام على شئونها .

٣ — يجب أن يكون التحسين تدريجياً وأن تكون المنشآت والمعدات بسيطة والنفقات معتدلة حتى يمكن بسهولة نشر هذه المراكز فى جميع أنحاء البلاد وأن تكون نفقاتها فى حدود معقولة .

ويشمل المركز الاجتماعى ثلاث منشآت : —

ا — مركز اجتماعى يحتوى على صالة كبيرة لإلقاء المحاضرات وعقد الاجتماعات ومكتب لاجتماعات المجلس واللجان ومكتبة قروية وجهاز إذاعة ومكتب للموظف الاجتماعى الذى يكون حاصلا على إحدى المؤهلات الزراعية مع التمرين الخاص على الأعمال الزراعية الاجتماعية .

ويمكن للموظف الزراعى الاجتماعى أن يعتمد فى اكتساب ثقة الفلاحين على الاتصال الشخصى الدائم بهم ، والرغبة الصادقة فى تعليمهم وتثقيفهم ، على أساس الاستدلال والملاحظة العملية من أمثلة قائمة مثل حقل نموذجى أو مقابلة واقعية بين دواجن عادية وأخرى من سلالات منتخبة وغير ذلك .

وقد تم الكثير فى ناحية تحسين الإنتاج عن طريق زراعة أصناف محسنة من الحاصلات واتباع أساليب زراعية حديثة وطرق فعالة فى مكافحة الأمراض .

ولقد أدخل فى القرى طلايق ممتازة من ثيران البقر لتحسين صفات إدرار اللبن . كما أدخلت زراعة حاصلات جديدة مثل البطاطس وبعض الخضر .

والغرض الأساسى من كل هذه الإجراءات هو رفع دخل الفلاح الصغير من جهة وتشجيع إنتاج المواد الغذائية اللازمة للمحافظة على الصحة ووقايتها من بعض الأمراض الناشئة عن سوء التغذية من الجهة الأخرى .

وأدخلت كذلك بعض الصناعات الزراعيـــة والريفية مع تشجيعها بين الأسر الفقيرة بنوع خاص ، وذلك لاستخدام أوقات فراغهم فى زيادة إيرادهم مثل تربيـة النحل ودودة القز وتجفيف البلح وغزل القطن وصناعة السجاد وغيرها من الصناعات التى تلائم الأحوال القروية فى مختلف المناطق .

ولقد وجهت الخدمة الاجتماعية فى أساسها إلى إيجاد نوع من الحكومة الديمقراطية فى المجتمع تضطلع بواجبات مختلفة مثـل تشجيع النظافة وافتتاح فصول تعليمية ليلية للبالغين وتكوين لجان لأعمال البر ولجان للمناقشات العامة وإنشاء نواد قروية للألعاب وأعمـال الكشافة وإعطاء محاضرات موسيـة ،

كما شجع التعاون ، حتى إن لكل قرية من قرى المراكز الاجتماعية فى الوقت الحاضر جمعية تعاونية ناجحة .

وفى الوقت الحاضر يقوم الموظف الاجتماعى بإعداد جميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل أسرة فى القرية .

ب — عيادة طبية يديرها موظف صحى يعالج المرضى ويمدهم بالدواء مجاناً . وهو يدرس فى نفس الوقت الشئون الصحية للقرية واحتياجاتها من هذه الناحية . كما يعلم الفلاحين شيئاً عن الأمراض المختلفة وطرق العدوى بها . ويجب أن يعده الفلاحون طبيباً خاصا وصديقاً لهم .

جـ — مركز لرعاية الطفولة والأمومة تديره ممرضة أو زائرة صحية ذات مؤهلات . وهى ترعى الحوامل والوالدات والأطفال وتزورهم فى منازلهم وتتحدث إليهم فى شئون المنزل الاقتصادية والاجتماعية كما تقوم بتعليمهم بعض الصناعات مثل أشغال الإبرة والخياطة وغير ذلك وتنظم مراكز الإسعاف ولجان النظافة من بين بنات القرية .

فهؤلاء الموظفون الثلاث يعيشون فى القرية وينتخبون من الأشخاص ذوى الضمائر الشريفة ممن يصلحون اجتماعيا لأداء الواجبات المطلوبة منهم .

وإنه ليسرنا ما لاحظناه من تقدم فى ناحية شعور الفلاحين نحو هذه المراكز الاجتماعية . فقد أصبحوا يشعرون أكثر من ذى قبل بمسئولياتهم نحو قراهم ويستجيبون لداعى الإصلاح كما تحسنت أحوالهم المعنوية . على أننا مع ذلك ندرك أنه لا يزال أمامنا طريق طويل . وأن الإصلاح الاجتماعى السليم لا بد وأن يلاقى صعوبات كثيرة كما أنه يحتاج وقتا طويلا واحتمالا ومثابرة

وقد عملت تجربة أخرى على أسس متماثلة ، وهى إنشاء جمعيات تنظيمية قروية يقوم بإدارتها مجالس منتخبة لتحسين الشؤون القروية . ويزور هذه الجمعيات على فترات معينة موظفون اجتماعيون ، وتتلقى من الحكومة إعانات مالية لا تتجاوز ما تجمعه الجمعيات من اكتتابات محلية .

والمشكلة الكبرى التى نواجهها هى زيادة عدد المشتغلين بالزراعة ذلك أن عدد سكان مصر يزداد بنسبة ١٠٪ كل عشر سنوات بينما مساحة الأرض المزروعة باقية كما هى بينما الأعمال الأخرى غير الزراعية محدودة .

والطلب على الأرض كثير (لأن حوالى ١٢ مليون نسمة يعيشون على ٥ر٥ مليون فدان) وقد ارتفعت إيجارات الأرض ارتفاعاً كبيراً فى الوقت الذى هبطت فيه أجور العمال الزراعيين لمستوى منخفض جداً ومع أن الحل المعقول لهذه المشكلة هو إيجاد فرصة للعمل للعدد الزايد من الفلاحين فى نواحى الإنتاج الأخرى وعلى الأخص الصناعة إلا أن هذا العدد الكبير من السكان المرتبط بالأرض لا يمكن تركه دون تدبير موارد تضمن له الحصول على ضروريات المعيشة وفى الوقت الحاضر يدرس تشريع لتحديد حد أدنى للأجور وآخر لتحديد حد أعلى لإيجارات الأراضى .

أما الملكيات الصغيرة فقد لقيت الكثير من التشجيع وأسوق على ذلك الأمثلة الآتية :

١ — أنشئ بنك التسليف الزراعى وهو هيئة شبه حكومية لمساعدة صغار الزراع وجمعيات التعاون . ويقدم البنك المساعدة لصغار الزراع فى صورة إعطائهم سلفيات ومدهم بالتقاوى والأسمدة . أما شون البنك المنتشرة فى جميع أنحاء القطر لخزن الحاصلات فتحت تصرف صغار الزراع وأواسطهم . وقد كفى البنك هؤلاء الزراع أخطار معاملة المبتزين والتجار الجشعين .

٢ — أما الحركة التعاونية فقد لاقت هى الأخرى تشجيعاً كبيراً عن طريق التشريع والإشراف الحكومى المجانى وتيسير التسليف بواسطة البنك الزراعى . ولدينا فى الوقت الحاضر جمعيات زراعية كلها تقريباً ذات أغراض عامة (مع ملاحظة أن مصر بها نحو ٤٠٠٠ قرية) والأعمال الرئيسية لهذه الجمعيات هى التسليف والتموين ولحد محدود شراء الآلات وإنشاء معامل الألبان وبيع المنتوجات وغير ذلك .

٣ — قامت الحكومة بالإعفاء التام من دفع ضريبة الأطيان للزراع الذين تقل ضريبتهم عن جنيه واحد ، وإعفاء جزئى تدريجى لمن لا تتجاوز ضريبة أطيانهم عشرة جنيهات .

٤ — وقد وضع مشروع واعتمدت مبادئه الأساسية لتقسيم الأراضى الحكومية التى تزيد على مليونين من الأفدنة بين صغار الزراع بمعدل خمسة أفدنة لكل أسرة ، والهدف الرئيسى لذلك هو زيادة عدد ملاك الأراضى ، وبالتالى زيادة عدد المزارع ، وانتهاز هذه الفرصة لإنشاء قرى جديدة على أسس سليمة تحتوى على جميع الحاجيات الضرورية العامة .

أما عن الصحة العامة فقد أقر البرلمان فى العام الماضى قانوناً بتحسين صحة الفلاحين ، وستنشأ وحدات صحية فى جميع أنحاء البلاد خلال بضعة سنوات ، وتشمل كل وحدة سكان قرى يبلغ مجموع زمامها ١٥٠٠٠ فدان وتحتوى على عيادة طبية ومركز لرعاية الأمومة . ومن برنامج أعمالها توفير مياه الشرب الصالحة وحمامات ومغاسل شعبية بقصد تحسين الحالة الصحية للقرى . والمرجو أن تنشأ خلال هذا العام مائة وحدة من هذه الوحدات .

ويدرس فى الوقت الحاضر برنامج يقضى بإحلال قرى جديدة تنشأ على قواعد صحية بجوار القرى الحالية .

أما التعليم فقد لاقى هو الآخر ما يجب له من عناية ، ومشروع قانون محو الأمية فى طريقه الآن إلى البرلمان . والمأمول تحقيق هذا الغرض فى أقل من خمس سنوات على أن تشتغل فصول التعليم يوماً كاملا بدلا من نصف يوم .

وسيكون البرنامج عمليا ويشمل الزراعة والصناعات الريفية . كما أن التمرينات الدراسية بالمدارس ستكون مرتبطة بالحياة القروية . مما يجعل الأمل كبيراً فى أن الأولاد والبنات عند ما يتركون المدارس يكونون كقرويين وفلاحين وفلاحات وزوجات أحسن من آبائهم وأمهاتهم . وقد بدأ العمل

الآن فى ستين مدرسة من هذه المدارس وسيبدأ العمل فى مائة أخرى خلال ثلاثة شهور .

وقد قررت الحكومة فى السنة الماضية أن تعطى وجبة غذائية فى منتصف النهار لتلاميذ المدارس نتيجة لشعورها بمسئوليتها عن صحة التلاميذ كمسئوليتها عن تعليمهم .

أما القانون الجديد الخاص بإنشاء مجموعات زراعية لتحسين الإنتاج الزراعى للحاصلات والحيوان على السواء فإنه موضوع كلمة خاصة .

ومع أننا ما زلنا فى بداية المعركة الخاصة بتحسين شئون الفلاح الاجتماعية إلا إننا نستطيع القول بأننا قد أتممنا بداية تبشر بالنجاح ، وإن الشعور بالمسئولية الاجتماعية فى ازدياد حيال الأشخاص المحتاجين للمساعدة . وقد أصبح إدراك أهمية الحريات التى كفلها ميثاق الإطلانطى حقيقة واقعة وهدفاً عاما .

ونحن نأمل ألا يمر وقت طويل حتى نرى الفلاح المصرى يعيش معيشة أحسن وأكرم وفى ظروف أكثر ملاءمة له مما هو فى الوقت الحاضر .